٥ ـ عوائق في طريق التسوية

(أ) الكيان الصهيوني.

(ب) الدول العربية.

(جـ) الجانب الفلسطيني.

لا يمكن إدراك العقبات التي تقف في طريق تحقيق تسوية سياسية للصراع العربي ـ الصهيوني دون إدراك نظرة كل طرف من أطراف الصراع للتسوية ودون الوقوف على موقع السلام في استراتيجية كل طرف، فالتعامل مع السلام كوسيلة يختلف عن التعامل معه كغاية وهدف وسينعكس هذا على نوع وحجم العوامل التي تؤثر في سرعة العملية السياسية، ولذلك لا يمكن التحدث عن العقبات بشكل عام فالنظرة نسبية وتختلف من طرف لآخر.

أما أهم هذه العقبات بالنسبة لكل طرف من أطراف الصراع فهي :-

(أ) **الكيان الصهيوني**: قبل أن نتحدث عن العقبات من وجهة النظر الصهيونية لا بد أن نشير إلى العاملين التاليين :-

(١) إن الكيان الصهيوني يمتلك تصوراً لشكل التسوية وهو يستند في مواقفة السياسة إلى ثوابت لا يحيد عنها، فهو الكيان الوحيد في المنطقة الذي يملك بُعداً عقائدياً لمواقفه اعتماداً على التوراة المحرفة والتلمود المزعوم، وتقوم الاستراتيجية الصهيونية على توسيع دوائر الهيمنة والنفوذ الصهيونية على الاقتصاد والأرض والإنسان في العالمين العربي والإسلامي، فإقامة (إسرائيل الكبرى) كنفوذ وهيمنة خطوة نحو (إسرائيل الكبرى) الأرض والحدود والتي يطمح بتحقيقها بعد الهيمنة على الإنسان والمال العربي والإسلامي.

لذلك فإن التسوية السياسية تُشكل لحكام الكيان الصهيوني وسيلة لتحقيق أهدافهم وأحلامهم، وهو يسعى للتوصل إلى تسوية سياسية لأن هذه التسوية وبشكلها الذي يريده تحقق له أهدافاً ويتحرك من خلالها خطوات نحو تحقيق الهدف الصهيوني في التوسع والهيمنة والنفوذ.

(٢) إن النظرة الصهيونية للقضية الفلسطينية تتمثل في اعتبارها قضية سكان مناطق (الضفة والقطاع) وليست قضية شعب شُرد من أرضه وله حقوق سياسية ووطنية وهذا الأمر انعكس على التصور الصهيوني لشكل التسوية وآلية الوصول إليها.

اعتماداً على العاملين السابقين يُمكن تحديد أهم العقبات في وجه التسوية من وجهة نظر إسرائيلية:-

(١) **منظمة التحرير الفلسطينية**: يُظهر الكيان الصهيوني تشدداً كبيراً في مسألة قبول مشاركة المنظمة في أي عملية سياسية، ويُمكن القول أن الرفض الصهيوني للمنظمة هو رفض لذات المنظمة، يقول المهندس إبراهيم غوشه ممثل حركة حماس: [الرفض من اليهود لذات المنظمة لأنهم يريدون طرح القضية الفلسطينية على أنها قضية سكان مناطق وليست قضية شعب تم تشريده واغتصاب أرضه وحيث أن منظمة التحرير تُعبر عن هذا الجانب فهي مرفوضة تماماً][1].

ويقول الأستاذ نواف الزرو: [إن شطب الرقم الفلسطيني يعني شطب المطالب والحقوق الفلسطينية بحيث لا يُمكن إقامة كيان فلسطيني لأنه يُشكل خطر على الوجود الإسرائيلي، فالرفض للمنظمة يعود إلى المطالب والحقوق التي تُطالب بها المنظمة][2].

ويقول الأستاذ فهد الريماوي: [إن رفض منظمة التحرير يأتي بناءاً على استراتيجية إسرائيلية، فهم يريدون حصر قضية فلسطين في أراضي الضفة والقطاع وما فيها من سكان فوجود المنظمة يعني أنها تُمثل كل شعب فلسطين

---

(١) مقابلة مع المهندس إبراهيم غوشة ممثل حركة حماس يوم الأربعاء ٣/٤/١٩٩١م.

(٢) مقابلة مع الأستاذ نواف الزور محرر شؤون الأرض المحتلة في صحيفة الدستور يوم الخميس ٤/٤/١٩٩١م.

لذلك جاء التركيز على وفد من الداخل لأجل تكريس هذا المفهوم والعمل قائم للتعامل مع القضية على أنها قضية أرض الضفة وسكانها فقط أما باقي الشعب الفلسطيني فيجب توطينه في البلاد العربية][٣].

ويقول الدكتور أسعد عبدالرحمن: [إن الرفض الإسرائيلي للمنظمة هو لذاتها وحتى لو قبلت المنظمة التفاوض مع إسرائيل بالشروط الإسرائيلية فإن إسرائيل لن تقبلها، فالمنظمة برأي الإسرائيليين تعني حقوق الشعب الفلسطيني وتعني التعامل معه كشعب وليس كمواطنين داخل حدود او تحت سيطرة الدولة الصهيونية][٢].

ويقول النائب المهندس أحمد قطيش (رحمه الله) الناطق باسم نواب الإخوان المسلمين سابقاً: [أعتقد أن الرفض الأمريكي والإسرائيلي وإن كان يبدو لمواقف المنظمة إلّا أنه في الحقيقة لذاتها لأنها لا تريد أن تتعامل مع جهة تُمثل الشعب الفلسطيني في الخارج وهي مصرة على التفاوض مع فلسطينيين من الداخل لتغلق الباب على أي احتمال لبحث موضوع الشعب الفلسطيني في الخارج لكنها تستخدم مواقف المنظمة رغم كل التنازلات كحجة لإغلاق الباب أمام التفاوض معها][٣].

أما الأستاذ توفيق أبو بكر فيقول: [تغيير مواقف المنظمة سيجعلها مقبولة لأن الموقف الذي يقبله عرفات والاتفاقية التي يُوقع عليها عرفات أقوى وأثبت من الموقف والاتفاقية التي يُوقع عليها إلياس فريج، وأمريكا وإسرائيل تريدان من المنظمة أن تستبدل نفسها بنفسها، أي أن تُغير ثوبها وتتخذ مواقف

---

(١) مقابلة مع الكاتب الصحفي فهد الريماوي يوم الخميس ٢/٥/١٩٩١م.

(٢) مقابلة مع د. أسعد عبدالرحمن عضو المجلس الوطني الفلسطيني يوم الأحد ٧/٤/١٩٩١م.

(٣) لقاء مع النائب أحمد قطيش (رحمه الله) يوم الثلاثاء ١٠/٤/١٩٩١م.

وسياسيات تنسجم مع الموقف الأمريكي والإسرائيلي][1].

ومن خلال التحركات الدبلوماسية التي تلت حرب الخليج أظهر قادة الكيان الصهيوني تشدداً كبيراً في قضية التعامل مع المنظمة، فالرفض الصهيوني للمنظمة ينسجم مع النظرة الصهيونية للقضية الفلسطينية، وظهر من خلال هذه التحركات أن مشكلة التمثيل الفلسطيني كانت أحد أهم عوامل فشل التحركات الدبلوماسية الأخيرة وهذا ما عبّر عنه رئيس حزب العمل الصهيوني (السابق) بقوله: [إن العائق الرئيسي الذي سيتعين إزالته للتوصل إلى السلام هو إيجاد محاورين فلسطينيين][2].

والإعلان الصهيوني عن رفضه لمنظمة التحرير دائم ومتكرر، والكلمات المستخدمة قطعية الدلالة ولا ينسى شامير أن يُعلن في كل وقت عن رفضه لمشاركة المنظمة في المفاوضات ولم يكن تصريحه عشية وصول بيكر إلى فلسطين المحتلة في مستهل جولته الثالثة إلّا دليلاً واضحاً على هذا الموقف حين قال: [إن م. ت. ف لا يُمكن أن تكون شريكاً في المفاوضات][3].

إن منظمة التحرير تُشكل من وجهة النظر الصهيونية عقبة في وجه التسوية السياسية، ولن تزول هذه العقبة إلّا إذا قبلت المنظمة بالانزواء في الظل والموافقة على الشروط الصهيونية فيما يتعلق بقضية التمثيل الفلسطيني (وقد كان ذلك)، لكن الثمن الذي ستدفعه المنظمة سيكون غالياً جداً، والأهم من هذا تكريس التصور الصهيوني للقضية الفلسطينية.

(٢) الانتفاضة المباركة في فلسطين المحتلة: ينظر قادة الكيان الصهيوني إلى الانتفاضة على أنها تحول في نظرة الشعب الفلسطيني إلى طبيعة الصراع،

---

(١) مقابلة مع الكاتب الصحفي توفيق أبو بكر يوم السبت ١٣/٤/١٩٩١م.

(٢) صحيفة القدس العربي ٢٦/٤/١٩٩١م، العدد ٦١١، السنة الثانية.

(٣) فلسطين الثورة، العدد ٨٤١، ٢٨/٤/١٩٩١م.

حيث عملت الانتفاضة على إعادة تشكيل جزء كبير من العقلية الفلسطينية وأعطت للصراع أبعاده الحقيقية وكشفت للشعب الفلسطيني كثيراً من جوانب التفكير الصهيوني التوسعي وفي ضوء التصور الصهيوني للتسوية الذي يقوم على مشروع السلام الصهيوني والذي لا يُعطي للشعب الفلسطيني أكثر من الحكم الذاتي، فإن الانتفاضة بما أحدثته من تغيير في العقلية الفلسطينية في الداخل تُشكل عقبة أمام تمرير مشروع السلام الصهيوني وتحويله إلى واقع حتى لو وافقت عليه الأطراف العربية ومنظمة التحرير، فإن نجاح التنفيذ لبنود الاتفاق سيكون موضع شك، فالشعب الفلسطيني الذي قدّم آلاف الشهداء والجرحى والمعتقلين لن يقبل ثمناً لهذه التضحيات حلاً لا يُلبي الحد الأدنى من مطالبه الوطنية.

وتكتسب الانتفاضة قوة تأثيرها من وجود القوى الإسلامية كحركات الجهاد وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، فوجود هذه القوى وحجم تأثيرها في الشارع الفلسطيني في الداخل يُكسب الانتفاضة قوة في وقوفها كعقبة في وجه التسوية السياسية خاصة أن هذه القوى تحمل تصوراً لطبيعة الصراع مع الكيان الصهيوني له امتداداً عقائدياً وهي تنظر إلى الكيان الصهيوني على أنه نقيض عقائدي للكيان الفلسطيني والعربي.

يقول الدكتور لبيب قمحاوي: [أعتقد أن موقف حركة حماس يجعل الوفد الفلسطيني أكثر قوة ويجعل المفاوض يُفكر كثيراً قبل تقديم أي تنازل][1].

إن هذا التردد الذي قد يؤدي إلى تشدد من قادة منظمة التحرير يُشكل عقبة في وجه تسوية سياسية حسب المنظور الصهيوني قد تكون الانتفاضة غير قادرة على وقف العملية السياسية، وقد توافق جميع الأطراف على توقيع الاتفاقيات لكنها ستكون قادرة بنسبة كبيرة على منع هذه الاتفاقيات من التحول إلى

---

(١) مقابلة مع الدكتور لبيب قمحاوي يوم الثلاثاء ١٩٩١/٤/٣٠م.

ممارسات وعلاقات على الأرض الفلسطينية، فالمحتوى الإسلامي للانتفاضة يجعلها أكثر تأثيراً ويجعل قادة الكيان الصهيوني ينظرون لها كعقبة رئيسية في وجه التسوية حتى وإن كان ذلك في مراحل متقدمة.

(٣) الأسلحة الاستراتيجية وأسلحة الدمار الشامل لدى الدول العربية:

لعل من أهم المطالب الجادة التي يُطالب بها الكيان الصهيوني ويعمل على تحقيقها بفعالية هي تدمير الأسلحة الاستراتيجية وأسلحة الدمار الشامل التي يمتلك عدد من الدول العربية والإسلامية عدداً منها، وسيحرص الكيان الصهيوني على طرح هذا الموضوع في تفاصيل مؤتمر السلام وخاصة في المفاوضات متعددة الأطراف، وأعتقد أن هذا المطلب سيكون من أهم المطالب التي سيعمل الكيان الصهيوني لتحقيقها فهو يعتقد أنها تُشكل خطراً حقيقياً عليه وذلك للأسباب التالية:

[(١) خطورة امتلاك هذه الأسلحة من قبل دول ذات بعد عدائي فكراً وقومية للفكرة الصهيونية ووليدها الكيان الصهيوني في فلسطين.

(٢) عدم الثقة بالضمانات التي تقدمها بعض هذه الدول لكثرة التقلبات السياسية في المنطقة.

(٣) إن استخدام أسلحة الدمار الشامل في المنطقة سينتج دماراً عاماً في المنطقة يرجح أن يكون أكثر في جانب الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة مقارنة بما يُمكن أن يصيب الأمة العربية والإسلامية للاعتبارين:-

(أ) العمق الجغرافي القاري (آسيا/ أفريقيا) للدول العربية والإسلامية.
(ب) الكثافة السكانية العالية في الجانب العربي والإسلامي وبالتالي فإن خسائر الجانبين في المقياس النسبي المقارن ستكون أكبر بكثير في

جانب الكيان الصهيوني محصور المساحة وقليل السكان][1] .

إن هذه النظرة الصهيونية لوجود الأسلحة الاستراتيجية عند بعض الدول العربية والإسلامية تجعل بقاء هذه الأسلحة عقبة في وجه المسيرة السلمية كما يراها الكيان الصهيوني خطوة في الطريق لتحقيق أحلامه في التوسع والنفوذ، ويُمكن اعتبار خطة الرئيس الأمريكي جورج بوش لنزع الأسلحة الاستراتيجية أو أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط تمهيداً لتحقيق هذا المطلب الصهيوني، ولقد ردت الدول العربية بإعلانها الموافقة على هذه الخطة بشرط أن تشمل الكيان الصهيوني.

وفي ظل الفهم السليم لتفكير واستراتيجية الكيان الصهيوني في تعامله مع هذه المسألة يظهر لنا أن هذا القبول ليس في صالح الدول العربية والإسلامية للاعتبارات التالية:-

[(١) إن الكيان الصهيوني لم يسمح ويبدو أنه لن يسمح بالرقابة الدولية على منشآته التي تُخزن أو تنتج أسلحة الدمار الشامل لاعتبارات تتعلق بنفسيته ونفوذه الدولي.

(٢) إن التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني يجعل حاجة الكيان الصهيوني العملية لامتلاك هذه الأسلحة أقل أهمية في ظل الجسور الجوية والبحرية التي تمده بكل احتياجاته مهما تعددت خلال أيام، وقصة صواريخ باتريوت مثال حي على ذلك، وفي الوقت نفسه عدم قدرة الدول العربية والإسلامية على تحصيل أية إمدادات من هذه الأسلحة عند الحاجة لها،

---

(١) الدستور الأردنية، ١٩٩١/٥/٢٦م، مقال الأستاذ جواد الحمد مدير مركز دراسات الشرق الأوسط.

هذا إن توفر لها المصدر وهو أمر مشكوك فيه في ظل النظام الدولي الجديد وزوال الاتحاد السوفييتي وتراجع الصين عن الريادة الدولية.

(٣) في ظل التخلف الاقتصادي العربي والتنافر في البرامج الاقتصادية العربية والإسلامية فإن إمكانات الهيمنة الأمريكية والصهيونية تتضاعف وتجعل من واقع المنطقة تابعاً اقتصادياً يمتاز بالضعف العسكري في ظل عدم امتلاك أسلحة استرايتيجة وأسلحة الدمار الشامل الأمر الذي يعمل على تأخر إمكانات الاستقلال والتحرر العربية والإسلامية لعقود قادمة ربما كانت طويلة.

(٤) إن امتلاك قوة الردع المعاصرة شرط لنجاح أي نظام سياسي يواجه تحالفاً معاد يسعى لزعزعة استقراره واستنزاف موارده الاقتصادية وهو أمر ينطبق على النظام العربي والإسلامي بشكل واضح][1].

(٤) توسع دائرة نفوذ الإسلاميين وزيادة المد الإسلامي في العالم العربي بشكل عام ودول الطوق بشكل خاص: ويُعتبر هذا العامل من وجهة النظر الصهيونية عائقاً في وجه التسوية السياسية للاعتبارات التالية:

(أ) نظرة الحركات الإسلامية للصراع العربي ـ الصهيوني والتي تعتبره صراعاً عقائدياً وأنه صراع وجود بين حضارتين لا ينتهي إلاّ بزوال أحد الطرفين وليس صراع حدود وعليه فإن الحركات الإسلامية تعمل على تعميق هذا المفهوم لدى الشعوب العربية والإسلامية وتعمل على كشف معالم التفكير الصهيوني القائم على التوسع والنفوذ مما يُشكل عقبة في طريق تقبل الشعوب العربية وخاصة في دول المواجهة للتعايش مع الدولة الصهيونية والشعب اليهودي.

وهذا يتعارض مع الهدف الصهيوني من عملية السلام الذي يعمل على إيجاد عقلية عربية تستجيب لعملية التطبيع وتكون مهيئة للدوران في عجلة النفوذ الصهيوني.

---

(١) الدستور، ٢٦/٥/١٩٩١م، مقال للأستاذ جواد الحمد مدير مركز دراسات الشرق الأوسط.

إن هذه الحركات تُشكل ـ من وجهة النظر الصهيونية ـ عامل عدم استقرار لأنظمة الحكم، ولأن الكيان الصهيوني يسعى للوصول إلى تسوية سلمية دائمة نسبياً تسمح له بتنفيذ مخططاته فإن عدم استقرار أنظمة الحكم يُشكل عامل عدم اطمئنان حول جدوى هذه التسوية لذلك لا بد من عملية لإزالة هذا العائق أو التخفيف من آثاره، لذلك كانت الحملات الإعلامية الصهيونية سواءاً عبر وسائل إعلام الكيان الصهيوني أو عبر الوسائل الغربية تعمل على تضخيم دور وتأثير الإسلاميين وتُثير ضجة كبيرة حول أي فوز للإسلاميين في أي انتخابات، إن هذا الأمر ما هو إلاّ محاولة لاستثارة قادة هذه الدول ضد الحركات الإسلامية وتصويرها على أنها عامل خطر على أنظمة الحكم وعامل تهديد للاستقرار والأمن وحجر عثرة في طريق أي تحول ديموقراطي في أي بلد عربي.

ولا نستغرب كثرة النصائح التي توجه إعلامياً لقادة الدول العربية في كيفية مواجهة هذا الخطر، وأعتقد أن الساحة العربية ستشهد محاولات لمواجهة هذا المد الإسلامي بطرق مختلفة منها:

* كما يقول السيد ديفيد هيل المستشار السياسي في السفارة الأمريكية في عمان [التطرف الإسلامي لا يُواجه بالعنف وإنما بتغيير البيئة التي ينمو فيها وهذا لا يتحقق إلا بالإنعاش الاقتصادي][1].

* الاحتواء الديموقراطي لهذه الحركات ودمجها بالعمل السياسي لأنظمة الحكم وتحميلها جزءاً من مسؤولية فشل الحكومات في معالجة المشاكل الحياتية اليومية للشعوب وبالتالي تفقد هذه الحركات جزءاً من بريقها وجاذبيتها وينخفض مستوى تأثيرها في الشارع العربي وهو الأمر الذي سيساعد على فشلها في الوقوف بقوة في وجه التسوية السياسية وما ينتج عنها من تطبيع سياسي وثقافي واجتماعي.

---

(١) مقابلة يوم الأربعاء ١٧/٤/١٩٩١م.

فالتوصل إلى سلام مع الأنظمة العربية المستقرة سيعني التوصل إلى سلام دائم يحظى بالرعاية وإلاّ فإنه سيكون سلاماً على رمال متحركة.

(٥) **شكل مؤتمر السلام وصلاحياته**: إن التصور الإسرائيلي لمؤتمر السلام وصلاحياته يصطدم مع التصور العربي، فالجانب العربي يسعى لمؤتمر للسلام تشترك أوروبا والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وتحت إشراف الأمم المتحدة، وأن يكون لهذا المؤتمر صلاحيات، وأن يكون مؤثراً في نتائج المفاوضات، وأن يكون مصدراً لضمانات دولية، وأن لا يكون لمرة واحدة بل يجب أن تملك الأطراف القدرة على دعوته للانعقاد لمناقشة العقبات التي تواجه المفاوضات الثنائية، إن هذا التصور مرفوض من الكيان الصهيوني فالمؤتمر المطلوب صهيونياً ليس أكثر من جلسة افتتاحية احتفالية يتحول بعدها إلى مفاوضات ثنائية بين الكيان الصهيوني، والأطراف العربية كلٌ على حده، مع رفض للمشاركة الأوروبية والسوفييتية مع أن هذا الرفض يُمكن زواله ضمن شروط معينة: فاكيان الصهيوني كان يرفض المشاركة السوفييتية ضمن المعادلة الدولية السابقة لكن على ضوء التحولات الدولية الجديدة وما نتج عنها من تحول في السياسة الخارجية السوفييتية، فإن المشاركة السوفييتية لم تعد تشكل مصدر قلق للكيان الصهيوني بل إن هذه المشاركة أصبحت تدفع باتجاه تحقيق المطالب الصهيونية، لكن الكيان الصهيوني عمل على ابتزاز الاتحاد السوفييتي (سابقاً) مقابل الموافقة على المشاركة السوفييتية فإعادة العلاقات الديبلوماسية مع الكيان الصهيوني شرط أساسي إضافة إلى توسيع الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي والعمل على استمرارها.

أما المشاركة الأوروبية فالرفض الصهيوني لها ليس استراتيجياً لكنه عمل على استثمار هذا الرفض لصالحه وهذا ما ظهر من خلال الإعلان الصادر عن المجموعة الأوروبية في أيار ١٩٩١ من أنها ستعمل على إقناع الدول العربية بإلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل كبادرة حُسن نية ولتعزيز الثقة بين الطرفين. وقد

صدر هذا الإعلان عقب اجتماع بين مسؤول صهيوني ومسؤولي المجموعة الأوروبية.

وقد وافق الكيان الصهيوني على المشاركة الأوروبية في المؤتمر وذلك عقب اجتماع الترويكا الأوروبية مع وزير الخارجية الصهيوني في باريس يوم ١٩٩١/٦/٥ [وأعلن وزير خارجية لوكسمبورغ جاك بوس امس في باريس أن إسرائيل والمجموعة الاقتصادية الأوروبية اتفقتا على اشتراك المجموعة في مؤتمر سلام في الشرق الأوسط، وأوضح بوس إثر لقاء بين الترويكا الأوروبية ووزير الخارجية الإسرائيلي ديفيد ليفي أن إسرائيل والمجموعة الأوروبية اتفقتا على اشتراك المجموعة عبر رئاستها إلى جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وفقاً للمبادىء والقواعد الأساسية المتفق عليها في إطار عملية السلام التي اقترحها وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر][1].

ويتضح من خلال التصريح قبول المجموعة الأوروبية بالتصور الذي يطرحه الكيان الصهيوني للتسوية وتخليها عن بعض المطالب التي كانت تتبناها بعض دولها كمشاركة منظمة التحرير وغيرها.

أما عن دور أوروبا في المؤتمر فقد صرّح ديفيد ليفي في رده على سؤال حول الوضع المحدد لأوروبا على طاولة المفاوضات: : [أنها ستكون حاضرة وأن المؤتمر لن يتدخل في المفاوضات التي ستجريها (إسرائيل) مع العرب وأن المؤتمر سيدعى للانعقاد لبدء المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والعرب][2].

أما الرفض الصهيوني لمشاركة الأمم المتحدة فيعود لكونه لا يريد أن تكون قاعدة المفاوضات على أساس قرارات مجلس الأمن وخاصة ٢٤٢ و٣٣٨ مع أنه يملك تفسيره الخاص للقرار رقم ٢٤٢ إضافة لكونه لا يرغب في التعامل مع

---

(١) الدستور الأردنية ١٩٩١/٦/٦م.

(٢) المصدر السابق نفسه.

قضية فلسطين كقضية شعب له حقوقه السياسية والوطنية، ولا يريد أن يفتح المجال أمام أي احتمال لضغوطات تُمارس عليه وإنما يريد التعامل الثنائي بينه وبين الأطراف العربية مستغلاً حالة التفوق السياسي والعسكري التي يمتاز بها ومستفيداً من الواقع الدولي الجديد والواقع العربي لتمرير التسوية التي يريد.

لقد عملت جولات بيكر الثمانية التي سبقت افتتاح مؤتمر مدريد على صياغة شكل المؤتمر ومراحله وإطاره ضمن مدى الشروط الصهيونية فكانت المشاركة الصامتة للأمم المتحدة، والصورية للمجموعة الأوروبية والاتحاد السوفييتي سابقاً، ولم يكن الافتتاح أكثر من مهرجان خطابي لتدخل المفاوضات مراحلها الحقيقة كما أرادها الصهاينة مفاوضات ثنائية مباشرة.

(ب) **الدول العربية**: حين نتحدث عن العوائق في وجه التسوية السياسية من وجهة النظر العربية فإننا يجب أن نلاحظ أن هذه العوائق تختلف في حجمها من دولة عربية لأخرى وتتحكم في حجم هذه العقبات مجموعة من العوامل أهمها:-

(١) عوامل داخلية سواءاً كانت متعلقة بالتركيبة الاجتماعية والديموغرافية للمجتمع أو متعلقة بارتباطات النظام وتركيبته النفسية.

(٢) عوامل خارجية تتعلق بحجم الضغوط التي يتعرض لها نظام الحكم إضافة إلى الارتباطات الدولية لهذا النظام.

فالعقبة واحدة لكن حجمها يختلف من دولة لأخرى فالعقبة التي تكون كبيرة من وجهة نظر الحكومة المصرية قد لا تكون شيئاً مذكوراً من وجهة نظر الحكومة السورية مثلاً.؟

أما أهم هذه العوائق فهي:-

(١) **الكيان الصهيوني**: يتمثل هذا العائق بالأبعاد التالية:

(أ) التصور الصهيوني للتسوية والذي يقوم على مشروع السلام الإسرائيلي

والذي لا يُعيد للشعب الفلسطيني من الحقوق إلّا أقل القليل ولا يُعطيهم إلّا حكماً ذاتياً، إن هذا التصور يُشكل إحراجاً للدول العربية خاصة أن قادة الكيان الصهيوني يُعلنون بشكل دائم أن إسرائيل لن تنسحب من شبر من أرض (إسرائيل).

فامتناع الكيان الصهيوني على القبول بمبدأ [الأرض مقابل السلام] ورفضه الانسحاب من الجولان واعتباره لها جزءاً من (أرض إسرائيل) ورفضه لمبدأ الانسحاب من الضفة والقطاع يجعل التحرك العربي نحو التسوية يتسم بالتردد والبطىء خاصة وأن الجانب الصهيوني لا يُبدي أي مرونة مقابل الاستعداد العربي لاتخاذ مواقف أكثر ليونة مما يجعل الدول العربية محرجة أمام شعوبها إذا هي اندفعت لتقدم للكيان الصهيوني كل ما يُريد دون أن تحصل على الحد الأدنى من مطالبها، بل إن الجانب الصهيوني يُعلن عن مواقفه ويُظهر تشدده بطريقة لا تُعبر عن استعداده لمناقشة المطالب العربية كحد أدنى بل هو يرفضها من حيث المبدأ.

(ب) الأطماع الصهيونية والطبيعة التوسعية للكيان الصهيوني [ومن أبرز هذه الأمور:-

(١) إقامة إسرائيل الكبرى بحدودها التاريخية المزعومة التي تستهدف تفريغ الضفة والقطاع من السكان الفلسطينيين وإحلال مهاجرين يهود جُدد محلهم.

(٢) تحقيق الهيمنة العسكرية الإسرائيلية على المنطقة وذلك بتوسيع رقعة الاحتلال الإسرائيلي والتحكم في الجغرافيا الاستراتيجية للمنطقة سواءاً الضفة أو القطاع أو تهديد سيناء.

(٣) التمهيد لإمبريالية اقتصادية صهيونية مسيطرة على موارد ومقومات المنطقة في مقدمتها العمّال الفلسطينيين ثم المياه العربية وكذلك البترول

والبحار والتجارة مستقبلاً.

(٤) طمس حقوق الشعب الفلسطيني إلى الأبد وذلك بمحاولة دمج اللاجئين في مجتمعات المنطقة وتصفية الهوية الفلسطينية.

(٥) تفتيت المنطقة وذلك بالحرص على إبراز طابع الفسيفساء أي أن منطقة الشرق الأوسط هي تجمع يضم أقليات عرقية وثقافية ودينية متجاورة وغير قابلة للاندماج والتوحد][1].

(٢) **التمثيل الفلسطيني**: يتميز الموقف العربي من هذه القضية بالغموض وعدم الوضوح مما ينعكس على حجم هذه العقبة من وجهة النظر العربية، وقد ترك هذه القضية للشعب الفلسطيني ذاته، فهي لا تُشكل عقبة إلاّ بالقدر الذي تُشكله في الجانب الفلسطيني، فالجانب العربي لا يرفض أي شكل للتمثيل الفلسطيني بشرط أن تقبله منظمة التحرير، أما تجاوز المنظمة فغير ممكن إلاّ في حالة وجود ضمانات بأن الدول العربية ستحصل على إنجازات سياسية وجغرافية كبيرة كانسحاب إسرائيل من أجزاء كبيرة من الضفة الغربية وقطاع غزة، أو أن تُعيد الجولان لسوريا حتى لو كانت معزولة السلاح، أما والإنجازات المتوقعة قليلة فالأمر لا يستحق المغامرة.

إن هذا البُعد يُشكل عقبة حقيقية أمام أي تسوية سياسية لكن التعامل العربي مع هذه الحقيقة تعاملاً سطحياً فهو إما عدم إدراك لحقيقة الأطماع الصهيونية إدراكاً حقيقياً، وإما أنه وضع للرؤوس في الرمال تجاهلاً لهذا الأمر لكن كلا الحالتين لن تمنع الكيان الصهيوني من الاستمرار في العمل على تحقيق أهدافه ومطامعه.

(٣) تنظر بعض الأطراف العربية إلى الموقف الأمريكي من التسوية

---

(١) أ. د. سيد عليوة: الأستاذ في قسم العلوم السياسية ـ جامعة حلوان دورية (الباحث)، العدد ٢٦، نيسان ١٩٩١م.

السياسية كعقبة في وجه المسيرة السلمية، فالموقف الأمريكي الرافض لممارسة أي نوع من الضغط على الكيان الصهيوني لدفعه نحو مرونة أكثر في التعامل مع المطالب والحقوق العربية.

وتتساءل هذه الأطراف: هل واشنطن جادة فعلاً في مسعاها السياسي والدبلوماسي؟

وهل ترغب في الضغط على (إسرائيل) لتقدم الحد الأدنى من التنازلات المطلوبة لتسيير قطار التسوية؟

وهل هي قادرة حتى لو رغبت في ظل الحسابات الداخلية والانتخابية؟
وهل هنالك قوة ضغط عربي ودولي لإنضاج شروط التسوية؟

إن الموقف الأمريكي الرافض لممارسة هذه الضغوط يفتح المجال أمام التشدد الصهيوني للظهور ويُعطي المجال ـ في ظل الهيمنة العسكرية والسياسية الصهيونية في المنطقة ـ للكيان الصهيوني ليُصبح الرقم الصعب والعامل المؤثر في العملية السياسية، فهو يضع الشروط التي يراها للمؤتمر والمشاركين فيه دولياً وعربياً وفلسطينياً، ويضع حداً أعلى لنتائج المؤتمر ويرسم شكل التسوية التي تتناسب مع استراتيجيته السياسية، وعليه فإن غياب قوة الضغط الدولي يجعل من الصعب أن تتحرك مسيرة التسوية إلاّ إذا أُذعن العرب والفلسطينيون لكل المطالب والشروط الصهيونية.

إن هذا الموقف الأمريكي موقف متوقع وطبيعي عند من يُدرك الثوابت والمتغيرات في السياسة الأمريكية، خاصة أن التجربة العربية مع الولايات المتحدة طويلة وعميقة، ولا أظن أن القيادات العربية تحتاج إلى وقت آخر لتدرك طبيعة العلاقة بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة وأبعادها السياسية والعسكرية والدينية والاقتصادية خاصة وأن بعض قادة الدول العربية يملك خبرة سياسية كبيرة ومعرفة عميقة بحقيقة السياسة الأمريكية.

إن هذه العقبة تُعتبر من العقبات الدائمة خلال المرحلة القادمة على الأقل، ولا تملك الأُمة العربية ـ الآن ـ أي وسيلة للضغط من خلالها على الموقف الأمريكي ليكون قوة ضغط دولي لتمكين المسيرة السياسية من التحرك محققة الحد الأدنى من المطالب والحقوق العربية.

بقي أن نقول إن الأطراف العربية تنظر إلى التسوية السياسية كغاية بحد ذاتها وتسعى لها كهدف دائم بخلاف الموقف الصهيوني الذي ينظر للتسوية السلمية كوسيلة لتحقيق أهدافه البعيدة في التوسع والهيمنة.

(جـ) **الجانب الفلسطيني**: يشترك الجانب الفلسطيني مع الأطراف العربية الأخرى في نظرته لعوائق المسيرة السلمية ولكنه يتميز عنها ببعض العوامل الأخرى أو بأبعاد أخرى لأحد العوامل المشتركة.

أما العوائق المشتركة فهي:

(١) الكيان الصهيوني والمتمثل بالعاملين التاليين:ـ

(أ) التصور الصهيوني للتسوية.

(ب) الأطماع الصهيونية والطبيعة التوسعية للكيان الصهيوني.

(٢) شكل المؤتمر وصلاحياته والأطراف المشاركة فيه.

(٣) الموقف الأمريكي الرافض لممارسة أي ضغط على الكيان الصهيوني.

أما الجوانب الخاصة بالموقف الفلسطيني فهي:ـ

(١) التمثيل الفلسطيني: إن الرفض الصهيوني والأمريكي لمنظمة التحرير يُشكل عقبة في طريق تحقيق تسوية للقضية الفلسطينية ومنظمة التحرير تعلم أن رفضها أمريكياً وصهيونياً هو رفض لذاتها، وهو ينبثق من التصور الصهيوني لشكل التسوية وطبيعة القضية، لكن هذا الرفض يُشكل عقبة حقيقية في وجه المسيرة السياسية لأن الأردن يرفض الحديث نيابة عن الفلسطينيين دون قبول

منظمة التحرير وأقصى ما يُمكن تقديمه وفد أُردني ـ فلسطيني مشترك لكن أعضاءه يتم اختيارهم بموافقة المنظمة.

أما فلسطينيو الداخل فلن يجد الكيان الصهيوني طرفاً يقبل الحديث دون موافقة المنظمة، طبعاً لا يُمكن أن تكون حركة حماس هي ذلك الطرف لرفضها العقائدي لفكرة المفاوضات مع الكيان الصهوني، لذلك بقيت قضية التمثيل الفلسطيني عقبة كبيرة في وجه أي تحرك سياسي، فالموقف الصهيوني من هذه القضية واضح وينسجم معه الموقف الأمريكي، وقد صدر أكثر من تصريح عن الطرفين [أنه لا مكان لمنظمة التحرير على طاولة المفاوضات].

إن المنظمة تُدرك أن أي مسيرة سياسية لا تُشارك فيها لن يُكتب لها النجاح الكامل لكنها في ذات الوقت حريصة على أن لا تتجاوزها الأطراف العربية وتقبل الدخول في العملية السياسية لذلك فهي حريصة على التأكد من المواقف العربية وخاصة الأردن وسوريا ومصر من قضية التمثيل الفلسطيني التي ما زالت إلى الآن تنسجم مع الطموح الفلسطيني لكنها تخشى من ضغوط أمريكية على بعض الأطراف، فالمرحلة الحالية من أصعب المراحل التي مرت فيها المنظمة فهي تعيش بين مطرقة الاستبعاد والتجاهل وسندان التنازل والتفريط بالحد الأدنى من مطالبها الوطنية والسياسية.

(٢) إذا قُدِّر للمسيرة السياسية أن تسير وقُدر لمنظمة التحرير أن تُشارك فيها بشكل مباشر أو غير مباشر فإنه يُمكن حصر العوائق على الساحة الفلسطينية على النحو التالي:

(١) **الفصائل داخل إطار المنظمة**: يقول المهندس إبراهيم غوشه: [بالنسبة للفصائل المنضوية تحت لواء المنظمة فقد صدرت بعض الأصوات من بعض المنظمات ضد تصريحات بسام أبو شريف وضد التنازل عن قرارات دورة الجزائر، ولكن من استقراء المواقف السابقة نرى أن قيادة المنظمة قادرة في

النهاية أن تُقنع هذه الفصائل تحت مقولة: ديموقراطية القرار وأغلبية التصويت][1].

إن أي قرار للمنظمة فيما يخص العملية السياسية سيكون صادراً بأغلبية وبالتالي فإن حجم المعارضة من داخل المنظمة سيكون قليلاً وخاصة والجميع يتحدثون عن الواقع العربي والفلسطيني وما يتطلبه من واقعية في التعامل مع التحركات الدبلوماسية الجارية.

(٢) **فصائل جبهة الإنقاذ**: هل تستطيع هذه الفصائل وقف أو إعاقة أي تسوية سياسية لا تنسجم مع مواقفها؟

يقول المهندس إبراهيم غوشه ممثل حركة حماس: [أما الفصائل المحسوبة على الحكومة السورية فهي مرتبطة بالموقف السوري فإذا استطاع السوريون تحقيق الحد الأدنى من مطالبهم الخاصة [إعادة الجولان وحل ما للقضية الفلسطينية] فإن هذه الفصائل ستنسجم مع الموقف السوري وإذا لم يتم ارضاء سوريا فستترتفع أصوات هذه الفصائل ولكن تأثيرها على الشارع الفلسطيني محدوداً][2].

ويقول الأستاذ صالح القلاب: [مجموعة دمشق لن تؤثر ولن تقف في وجه التسوية لأن سوريا تعاطت مع الحل الأمريكي المطروح أكثر من المنظمة، لذلك فمن المستبعد أن تقوم المنظمات الموجودة في دمشق بأي منافسة حقيقية للمنظمة][3].

(٣) **حركة المقاومة الإسلامية [حماس]**: تُعتبر حركة حماس أكبر فصيل فلسطيني يقف في صف معارضة التسوية السياسية، وتتميز هذه المعارضة بأنها

---

(١) مقابلة يوم ٣/٤/١٩٩١م.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) مقابلة يوم الخميس ٢٥/٤/١٩٩١م.

ليست معارضة سياسية وموقفها لا يستند إلى اعتبارات سياسية محضة، وإنما هنالك بُعد عقائدي وشرعي لهذا الموقف وتشترك الفصائل الإسلامية وعلى رأسها حركات الجهاد مع حماس بهذا الموقف، ويقول المهندس إبراهيم غوشه ممثل حركة حماس: - [أما حركة حماس التي لن تتخلى عن طروحاتها وثوابتها ومبادئها ومصداقيتها أمام الجماهير الإسلامية في الداخل والخارج وهي التي تتعرض لحملة شرسة من قبل العدو اليهودي، لكنها ستقف في وجه الهجمة الشرسة التي تقودها اليهودية العالمية وأمريكا مستغلة حالة الذهول والإحباط بعد انتهاء حرب الخليج ومحركة للدول العربية المتحالفة معها وبعض الدول التي تتجه بسرعة للوقوف مع المخطط الأمريكي - اليهودي، وستقف حماس موقفاً يمليه عليها إسلامها ومصلحة الشعب الفلسطيني وحرمة التراب الفلسطيني ولكنها لا تريد أن تدخل في مصادمات مع أي فصيل فلسطيني لأنها تعلم أن المستفيد الأول والأخير هو العدو اليهودي.

وتعتقد حماس أن الوقت هو في صالح سياستها خاصة عندما تهدأ نيران الحرب ويتأكد للجميع (الدول العربية ومنظمة التحرير) أن اليهود لن يُقدموا شبراً واحداً من أرض فلسطين وأن المخطط اليهودي يقوم على استثمار نتائج الحرب كأفضل ما يكون الاستثمار وخاصة في مجال تطبيع العلاقات مع الدول العربية وإنهاء المقاطعة وفتح الأسواق العربية أمام المنتجات والرأسمال اليهودي.

ويقوم المخطط اليهودي بتمهيد الطريق إضافة إلى ما سبق بزيادة الهجرة اليهودية وإقامة أوضاع مساعدة في المنطقة تساعد في تحقيق مخططاتهم في إقامة (إسرائيل الكبرى)][1].

وبشكل عام يُمكن القول أن حجم العقبات على الساحة الفلسطينية

---

(١) مقابلة يوم الأربعاء ٣/٤/١٩٩١م.

ستعتمد على طبيعة الحل وحجم الانجازات السياسية والجغرافية التي سيحرزها المفاوض الفلسطيني.

[فإذا كان سقف الحل هو الحكم الذاتي فسيكون تأثير الفصائل المعارضة كبيراً وستشكل عقبة حقيقية في وجه التسوية سواءاً قبل التوقيع على الاتفاقيات أم بعدها.

أما إذا كان الحل يُعطي للشعب الفلسطيني استقلالاً وسيادة ويحقق لهم دولة أو يقترب من ذلك فإن حجم التأثير سيكون أقل][1].

ومن خلال هذا الاستعراض لأهم العوائق في وجه المسيرة السلمية يُمكن تقسيم هذه العوائق إلى قسمين:-

(١) عوائق دائمة غير قابلة للزوال وأهمها الكيان الصهيوني.
(٢) عوائق مؤقتة يُمكن التغلب عليها وتجاوزها.

ولا بد من ملاحظة أن معظم هذه العوائق تتعلق بالخطوات الاجرائية التي تفتح الطريق لبدء المفاوضات وخاصة في الجانب العربي، فهنالك تركيز عربي واضح من معظم الأطراف لبدء المفاوضات محاولين عدم إثارة القضايا الجوهرية المتعلقة بشكل التسوية، كمحاولة لتقليل حجم العوائق ولإدراكهم عمق التشدد الصهيوني، وهـذا الأمر حتماً سيكون في صالح الكيان الصهيوني وسينعكس على قوة المفاوض العربي على طاولة المفاوضات، فالكيان الصهيوني يُحاول ابتزاز الجانب العربي سياسياً وتجريده من كل الأوراق التي يُمكن أن يضغط أو يُفاوض من خلالها هذا إذا كان الجانب الصهيوني حريصاً على بدء المفاوضات بالشكل الذي يتحدث عنه الاخرون.

---

(١) توفيق أبو بكر، مقابلة يوم السبت ١٣/٤/١٩٩١م.